مضروب بمعنى اسقوك في نادى الزاى وكذا باب الامير في الباب الاول اى لا
اشتهى باب الامير والتواضع في الباب الثانى مرفوع بمضمر اى فاسب التواضع وفيه
بحث لان الفصل الاول يبنى الاسناد على واعتبار القصر لا يخ عن تعسف ثم يجوز هذا ايضا
اذا قدم المرفوع والخبر المضروب ومن هذا قيل ان عمرو انى قولنا ما ضرب الا زيد عمرو
مضروب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب عمرو اى ضرب
عمرو فالمفعول فيه وفيه نظر لا قتضاء القصر على الفاعل والمفعول جميعا وذلك
لان من ضرب لا يلزمه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى لك اذا ضربت
زيدا وعمرا وبكرا فصل لك من ضربت فعلك زيدا لم يتم الجواب حتى تأتى بالجميع فعلم
هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا الا زيد ولم يقع ضرب الا على زيد فيكون
القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء
فالبين ان الفعل المفرغ فيه اداة القصر لم يلزم القصر في المفعول لم يمكن
ان يقال انما تلزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام
في غير هذا المقام ووجه الجمع اى السيد السند في افادة النفى والاستثناء القصر فيما
بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفى في الاستثناء المفرغ
وهو الذى ترك فيه المستثنى منه مفرغ الفعل الذى قبل الا وشغل عنه بالمستثنى
المذكور بعدها لا يتوجه الى مقيد وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج
يقتضى مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وعموم فيحقق الاخراج منه والا يلزم
التخصيص من غير مخصص لصاحب المفتاح ولذلك تراه في علم المفعول لا يثبت
الضمير في كانت في قراءة ابى جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترك المستثنى
للمفعول في قراءة الحسن فما سمحوا الا زوجها كم وفي سدة فلم نرسه وما بقيت
الا الطلوع لجرائع للنظر الى الظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى
من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل لما بعد الا بان حذف
المستثنى منه فلا حاجة في الفعل صلاحا لا حسن ان يقال ما ثبت الفعل كما قالوا كما

وقال صاحب المفتاح نظرا الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه
المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفى الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان
الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور فمن الفعل ضمير مايد اليه كما قد
توهم اذ كان غلطا فاحشا فان اسم كان ضمير عايد الى ما عن عليه وكقوله تعالى ولا
يحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فان فاعله ضمير عايد الى حاصل لاشتماع
حذف الفاعل فعلم انه يجب ان يكون حاصلا نحو ما قام الا هند بل لا عن التغيير لما قد
الى احد لكن التزم هذا القسم الا بعال وبا يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ
بالكلية والاقتصار على ضمير العدم الرابط في اللفظ وانصرافا العامل الى المستثنى
نائب المستثنى منه حيث يبان يقيد نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي
نحو ما كونه الا جيدا لما وفي نحو ما جاء الا راكبا كما بنا على حال من الاحوال وفيما
مرت الاوهام الجمة وقد امزالا عفات وفي ما صليت الا في المسجد في كان من
الاكثر وعلى هذا القياس ولا يخفى تفسير المناسب والجنس ان كون المستثنى
منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس اعدر في ما كونه الا جيدا شامل صحة
اطلاقه على المبتدأ وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد احتقر من ذلك وصفه
بين في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان المنفى متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفه فاذا اوجب منه اين
ذلك المقدر ثم الاجاء القصر ضرورة لفظا ما عدا ذلك المنفى على هذه الاضفاء واعلم
انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبرية مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او
صفة نحو ما جاء في من رجل الا يقوم وقعد او حال نحو ما جاء في زيد الا يضحك
وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ما شيا هجرها عن قد والواو نحو ما اتيته الا انا في وفي
الحديث ما ابرا الشيطان من حمام الا انا هم من قبل انفسا وذلك لانه تعليل لما
مفهوم ما بعد الا لما قبلها فانه النظر والحال وبعد الحال عما لا يفارق مستثنى منه
بمجرد عامله لا على ما يراه العزم والتقييد اعما ابرا الشيطان من حمام من حيث

Copyright King Saud University